

الأثر الاقتصادي للبطالة : حالة مجلس التعاون لدول

الخليج العربية

الاستاذ معاوية أحمد حسين

رئيس قسم المحاسبة والتمويل بالوكالة / جامعة ظفار

الدكتورة هناء محمود سيد أحمد

رئيس قسم ادارة الاعمال الدولية/كلية العلوم التطبيقية بصلالة

سلطنة عمان

المخلص

أعدت هذه الورقة لتسليط الضوء على البطالة في مجلس التعاون لدول الخليج العربية وذلك من خلال إبراز الدور السلبي الذي تلعبه في المجتمع حيث تعتبر البطالة ظاهرة ذات أبعاد مختلفة، فهي ظاهرة اقتصادية تبين وجود خلل في النشاط الاقتصادي، كما تعتبر في نفس الوقت ظاهرة اجتماعية لما لها من آثار اجتماعية على تركيبة المجتمع. كما تعتبر البطالة من أهم معوقات التنمية الاقتصادية الحقيقية لدول مجلس التعاون حيث أنها تتلخص في حدوث نمو في الناتج القومي الإجمالي دون أن يصحب ذلك تطور متوازن في القاعدة الانتاجية ، بحيث يصبح النمو في هذه القاعدة ذا طبيعة متجددة ذاتيا ، ومن أهم أسباب حدوث إستمرارية هذه الأزمة : مفهوم التنمية التقليدي و النموذج المرتبط به ، ومسار المتغير النفطي و العلاقة غير المتكافئة مع القوى الاقتصادية الكبرى ، و ضعف خصائص القاعدة البشرية في دول مجلس التعاون التي تخشى أي تغيير في البنية الديموغرافية.

هدفت هذه الدراسة إلى تفصي واقع البطالة وآثارها الاقتصادية في دول المجلس والمتمثلة في (1) نفقة البطالة: خسارة المجتمع بسبب تعطل عدد من أفراد مساوية لنقص المنتج من السلع والخدمات مقدرة بقيمتها المالية يضاف إلى ذلك العبء المالي والإداري الذي يقع على عاتق الحكومة أو الهيئات العامة حيث نجدها مضطرة إلى دفع الملايين كتعويضات للعاطلين عن العمل (2) فترة البطالة: كلما طالت فترة البطالة، كلما أدى ذلك إلى نقص في مهارة وقدرة العامل على العمل والإنتاج (3) الضرر الإنتاجي: هناك ارتباط بين معدل البطالة وما يسمى بفجوة الناتج المحلي الإجمالي، أو انحراف الناتج الكلي من حالة التوظيف الكلي (4) حجم تحويلات الأجانب في دول المجلس والتي تشكل استنزافا للمزيد من الموارد وتسرب مخزون كبير من العملات الأجنبية الصعبة إلى الخارج

اعتمدت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي حيث تم تجميع بيانات ثانوية من التقارير الرسمية لبلدان المجلس الست (السعودية؛ قطر؛ البحرين، الكويت؛ عمان والامارات العربية المتحدة) بالإضافة الى تقارير البنك الدولي وصندوق النقد الدولي ومؤشرات التنمية العالمية. وقد أظهرت الدراسة مؤشرات واضحة لأثر البطالة الاقتصادي السلبي عاجلا أم آجلا على موازين مدفوعات دول المجلس لما يمثله من استمرار نزيف مدخرات اقتصادات دول المنطقة وفرصا ضائعة للاستثمار، وعدم إمكانية إعادة توظيف الأموال في الدورة الاقتصادية لهذه الدول. ومن نتائج هذه الدراسة أيضا ما يتعارض مع النظرية الاقتصادية المتمثلة في العلاقة الايجابية بين النمو الاقتصادي ومعدل البطالة بين مواطني هذه الدول وذلك لوجود عمالة أجنبية مما يجعل موضوع البطالة ذو خصوصية في هذه البلدان.

كلمات أساسية: البطالة، مجلس التعاون لدول الخليج العربية، التنمية الاقتصادية، تحويلات الاجانب.

مقدمة:

تعتبر البطالة ظاهرة ذات أبعاد مختلفة، فهي ظاهرة اقتصادية تبين وجود خلل في النشاط الاقتصادي، كما تعتبر في نفس الوقت ظاهرة اجتماعية لما لها من آثار اجتماعية على تركيبة المجتمع. كما تعتبر البطالة من أهم معوقات التنمية الاقتصادية الحقيقية لمجلس التعاون لدول الخليج العربية حيث أنها تتلخص في حدوث نمو في الناتج القومي الاجمالي دون أن يصحب ذلك تطور متوازن في القاعدة الانتاجية ، بحيث يصبح النمو في هذه القاعدة ذا طبيعة متجددة ذاتيا ، ومن أهم أسباب حدوث إستمرارية هذه الأزمة : مفهوم التنمية التقليدي و النموذج المرتبط به ، ومسار المتغير النفطي و العلاقة غير المتكافئة مع القوى الإقتصادية الكبرى ، و ضعف خصائص القاعدة البشرية في دول مجلس التعاون التي تخشى أي تغيير في البنية الديموغرافية وهناك أدوار متداخلة تجعل الحل مستعصياً .

و لعل البعدين الاقتصادي و الاجتماعي للبطالة يزيدان من تعقيدها و يفرضان اعتماد وسائل تحليل متعددة لفهم طبيعتها و آثارها و من ثم محاولة تحديد آليات التأثير عليها. و تمثل البطالة أحد التحديات الكبرى التي تواجه مجلس التعاون لدول الخليج العربية لما لها من خصوصية في هذه البلدان ذات الفوائض المالية الكبيرة من عائدات النفط، ومع ذلك فإن معدلات البطالة تتزايد يوماً بعد يوم.

أصبحت دول المجلس تتحمل عبئاً كبيراً في مواجهة أهم تحديات ورهانات الحاضر والمستقبل ، وهي تلك المرتبطة بمشاكل البطالة وبوجه خاص بطالة الشباب وحاملي الشهادات العلمية والحد من آثارها السلبية من النواحي الاقتصادية والاجتماعية والاحباطات النفسية وباقي العلل الاجتماعية والسلوكية وذلك نتيجة تداخل مجموعة واسعة ومتشابكة من العوامل ذات العلاقة المباشرة وغير المباشرة بقضايا التشغيل مثال تطبيق برامج إعادة الهيكلة الاقتصادية وارتفاع معدلات النمو السكاني وتراجع فرص العمل وظهور اختلال التوازن بين مخرجات التعليم والتدريب المهني والتقني والاحتياجات الفعلية لأسواق العمل العربية إضافة إلى إفرازات العولمة والمتغيرات الدولية السلبية على عالم العمل والعمال.

إن ظاهرة البطالة بين مواطني دول المجلس مازالت محدودة بالمقارنة مع الدول العربية الأخرى، ولم تشكل بعد مشكلة اجتماعية أو اقتصادية ذات شأن كبير. غير أن بعض تجليات تلك الظاهرة آخذة في البروز ، ومن المتوقع أن يتزايد عدد المواطنين الذين يبحثون عن العمل ولا يجدونه خلال الأعوام القليلة القادمة، نظراً للتغيرات المتسارعة التي تطرأ على سوق العمل من جهة، ولتزايد الاحتياجات الاستهلاكية للمواطنين مع ارتفاع مستوى المعيشة مما يستدعي دخول عناصر جديدة إلى سوق العمل من جهة ثانية، ولارتفاع المستوى التعليمي للمرأة وتزايد الوعي الاجتماعي بضرورة مشاركتها في النشاط الاقتصادي من جهة ثالثة.

إن البعد الاقتصادي للبطالة يتجلى أيضاً في حجم الخسارة التي يتكبدها الاقتصاد الوطني عندما يواجه عطالة حاملي، الشهادات، إذ أن تكلفة التعليم والتكوين تصبح في حالة العطالة استثماراً بدون مردودية، إذ أن حاملي الشهادات عوضاً أن يلتحقوا بدورة الإنتاج الحدي للإقتصاد، فإنهم غالباً ما يضيعون هذه المعارف في سنوات البحث عن الشغل وفي النهاية يقبلون على وظائف ومهن لا تتطلب تأهيلاً محدداً مما يساهم في تفاقم بطالة غير

المتعلمين كما أن البعض منهم يكون مضطرا على ركوب موجة الهجرة وخاصة ما بات يعرف منذ سنوات بهجرة الادمغة في اتجاه بلدان الشمال مما يساهم على المدى البعيد في تأخر الاقتصاد بالنظر إلى افتقاد عنصر أساسي في الاقتصاد الحديث ألا وهو العنصر البشري على التكوين.

اقتضت عملية التنمية الشاملة التي اتجهت إليها بلدان المجلس بخطى سريعة لبناء وتطوير البنية الأساسية وإقامة المشروعات الصناعية والزراعية والخدمية إلى الحاجة إلى أعداد كبيرة من مختلف التخصصات خاصة العلمية والفنية إلا أن مخرجات المنشآت التعليمية كانت قاصرة دون الوفاء باحتياجات سوق العمل من هذه التخصصات مما كان عائقا اضطرت معه المنشآت إلى استقدام العمالة الأجنبية ، ويتطلب الأمر وجود صيغة للتنسيق بين كل من الجهات المعنية في قطاع الأعمال وقطاع التعليم لتحديد التخصصات التي يتطلبها سوق العمل في الأمدين الحالي والمستقبلي ووضع خطط ومناهج التعليم على ضوءها بما يضمن ربط التعليم بواقع سوق العمل كما اتجهت سياسات التشغيل في السنوات الأخيرة إلى إناطة المسؤولية الرئيسية في تدبير فرص العمل للعمالة المواطنة الباحثة عن عمل إلى القطاع الخاص نظرا لاستيعاب القطاع الخاص للنسبة الغالبة من إجمالي العمالة وبسبب اكتفاء معظم القطاعات الفرعية المكونة للقطاع الحكومي لاحتياجاتها الوظيفية كما أن معدل النمو في حجم العمالة بالقطاع الخاص يزيد كثيرا عن هذا المعدل في القطاع الحكومي

مشكلة الدراسة وأسئلتها

تعتبر مشكلة البطالة من المشكلات المركبة حيث انها اقتصادية وسياسية واجتماعية لها اثر قوي على الفرد والمجتمع فقد بلغت نسبتها ما بين 5 الى 6% في دول المجلس مما استدعى دراسة آثارها الاقتصادية حيث إن البعد الاقتصادي للبطالة يتجلى أيضا في حجم الخسارة التي يتكبدها الاقتصاد الوطني عندما يواجه عطالة حاملي الشهادات، إذ أن تكلفة التعليم والتكوين تصبح في حالة العطالة استثمارا بدون مردودية، إذ أن حاملي الشهادات عوضا أن يلتحقوا بدورة الإنتاج الحدي للإقتصاد، فإنهم غالبا ما يضيعون هذه المعارف في سنوات البحث عن الشغل وفي النهاية يقبلون على وظائف ومهن لا تتطلب تأهيلا محددا مما يساهم في تفاقم بطالة غير المتعلمين. من ذلك المنطلق ارتكزت أفكار هذه الورقة على التساؤلات الآتية:

١. ما هو واقع وحجم البطالة في مجلس التعاون لدول الخليج العربية وما هي اتجاهات نموها في المستقبل بين الشباب ؟
٢. هل تتميز البطالة في دول المجلس عن مثيلاتها في بقية الدول العربية والدول النامية الاخرى؟
٣. ما هي العلاقة بين النمو الاقتصادي والبطالة في دول المجلس؟
٤. ما هو تأثير تحويلات الوافدين على إقتصادات هذه الدول؟
٥. ما هي تكاليف البطالة على إقتصادات هذه الدول

أهمية الدراسة:

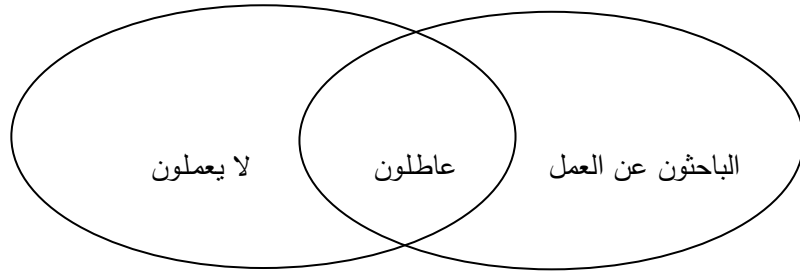
إن ظاهرة البطالة بين مواطني دول المجلس مازالت محدودة بالمقارنة مع الدول العربية الأخرى، ولم تشكل بعد مشكلة اجتماعية أو اقتصادية ذات شأن كبير. غير أن بعض تجليات تلك الظاهرة أخذت في البروز، ومن المتوقع أن يتزايد عدد المواطنين الذين يبحثون عن العمل ولا يجدونه خلال الأعوام القليلة القادمة، نظراً للتغيرات المتسارعة التي تطرأ على سوق العمل من جهة، ولتزايد الاحتياجات الاستهلاكية للمواطنين مع ارتفاع مستوى المعيشة مما يستدعي دخول عناصر جديدة إلى سوق العمل من جهة ثانية، وارتفاع المستوى التعليمي للمرأة وتزايد الوعي الاجتماعي بضرورة مشاركتها في النشاط الاقتصادي من جهة ثالثة.

منهجية الدراسة

بالنسبة لمنهجية الدراسة ومن منطلق طبيعة الدراسة وأهدافها اختار الباحث المنهج الوصفي لتحليل العلاقة التبادلية بين النمو الاقتصادي والبطالة وكذلك تحويلات الوافدين وبطالة المواطنين في مجلس التعاون لدول الخليج العربية حيث تم يجميع بيانات من دول المجلس الست من خلال التقارير الرسمية لهذه البلدان بالإضافة الى تقارير الامم المتحدة ، منظمة العمل الدولية و منظمة العمل العربية. ولكن هنالك شح في البيانات الموحدة من كل دول المجلس

تعريف البطالة

لا شك أنه من المنطقي قبل التوصل لإعطاء تعريف شامل للبطالة لابد أولاً تحديد مفهوم من هو العاطل عن العمل. يجمع الاقتصاديون و الخبراء، وحسب توصيات منظمة العمل الدولية على تعريف العاطل بأنه " كل من هو قادر على العمل، و راغب فيه، و يبحث عنه، و يقبله عند مستوى الأجر السائد، و لكن دون جدوى".

**شكل رقم (1) يوضح من هم العاطلون**

إن العاطلين عن العمل بدورهم لا يشكلون فئة متجانسة، بل عدة فئات تتفاوت فيما بينها من حيث مدى ارتفاع معدل البطالة و طول فترة البطالة و مدى المعانات من البطالة نفسها. و بالتالي فهناك أسس عديدة يمكن الاستناد إليها لتقسيم العاطلين. فمنها ما يعتمد على الجنس، أو على أساس الريف و الحضر أو على أساس العمر أو على أساس العرق، إلى غير ذلك من الأسس. و مما سبق يمكن القول بأن البطالة بالمفهوم الاقتصادي، يقصد بها التوقف عن العمل أو عدم توافر العمل لشخص قادر عليه وراغب فيه، وقد تكون بطالة حقيقية أو بطالة مقنعة، كما قد تكون بطالة دائمة أو بطالة جزئية وموسمية، وتتضاعف تأثيراتها الضارة إذا استمرت لمدة طويلة، وخاصة في أوقات الكساد الاقتصادي، وكان الشخص عائلاً أو رباً للأسرة، حيث تؤدي إلى تصدع الكيان الأسري، وتفكك العلاقات الأسرية، وإلى إشاعة مشاعر البلادة والاكنتاب.

الاطار النظري

في إطار المفهوم الموسع للتنمية على أنها عملية لتوسيع خيارات البشر ليعيشوا الحياة التي يرغبون فيها، تتطوي البطالة على حالة حقيقية من الحرمان من القدرة على الفعل واختيار الحياة التي يرغب فيها الفرد العاقل . وتوضح الشواهد التطبيقية، خصوصا تلك المتعلقة بالمجتمعات الأوروبية، أنه يمكن تعويض الفرد المتعطل على الدخل الذي لا يحصل عليه بواسطة برامج اجتماعية تتمحور حول احد أنواع بدل العطالة أو اعانة البطالة، وذلك بغض النظر عن التكاليف الاقتصادية والآثار السلبية على الحوافز التي تترتب على مثل هذه البرامج. "ولكن اذا كان للبطالة آثار أخرى سالبة على حياة الأفراد ، وتسبب لهم حرمانا من أنواع أخرى ، فان تحسين الوضع من خلال الدعم المالي في صورة دخل سيكون محدود الأثر في هذا الصدد،" (ك. سن 2004).

كما لاحظ سن أن هناك شواهد تجريبية توضح أن البطالة نتائج بعيدة المدى غير فقدان الدخل "بما في ذلك الأضرار النفسية وفقدان حافز العمل والمهارة والثقة في النفس وازدياد العلل المرضية (بل وزيادة معدل الوفيات)، وافساد العلاقات الأسرية والحياة الاجتماعية وقسوة الاستبعاد الاجتماعي وتفاقم التورات العرقية والتمييز بين الجنسين".

تؤكد العديد من الدراسات و البحوث على وجود علاقة ترابطية بين معدلات النمو الاقتصادي و تغير معدلات البطالة السائدة في الاقتصاد. فالدراسات القياسية تبين وجود علاقة سببية حسب مفهوم (causalité au Granger sens de Granger)، غير أن التحليل النظري لا يؤكد دائما هذه العلاقة، نظرا لتركيزه على البطالة كظاهرة اقتصادية ناتجة عن خلل في السياسات الاقتصادية. و تغير معدلات النمو الاقتصادي يؤدي حسب المقاربة القياسية إلى انخفاض معدلات البطالة بنسب متفاوتة، تفسر عادة بطبيعة النمو الاقتصادي المحقق. و كذلك فإن ارتفاع معدلات البطالة قد يؤثر على النمو الاقتصادي بشكل تحدده طبيعة البطالة و مصدرها و مدى ارتباطها بالقطاعات الأكثر تأثرا على النمو في الاقتصاد (مختاري الفصيل 2006)

إذا ربطنا معدل النمو بانخفاض نسبة البطالة في الدول العربية فإننا نجد أن العلاقة تكاد تكون ضعيفة بين النسب العالية للنمو ما بين 4% و 6% و انخفاض معدلات البطالة ما بين 2% إلى 3% في غالبية الدول العربية (مختاري فيصل 2006) .

ان تحليل الدراسات القياسية للعلاقة بين النمو الاقتصادي و البطالة لا يشير عادة إلى وجود اتجاه عام وموحد، كما لا يمكن إيجاد علاقة ذات اتجاه واحد بين النمو و البطالة، أي أن زيادة النمو يؤدي إلى تخفيض في نسب البطالة بطريقة آلية. و الدليل الواقعي هو أنه رغم أن متوسط النمو المحقق في البلدان العربية كان في حدود 5.6 في المائة سنوياً في السنوات العشر السابقة، إلا أن هذا الأمر ارتبط بانخفاض يكاد يكون دون أثر فعلي في نسب البطالة بين سنة 2000-2004، بحيث انخفضت من 14.9% إلى ما نسبته 13.4% (البنك الدولي 2004) و كذلك فإن معدلات النمو المحققة في بعض البلدان العربية البترولية و إن كانت مرتفعة إلى حد ما إلا أنها لم تمكن من تخفيض البطالة بنسب كبيرة، و الملاحظ أن حتى ما تم تحقيقه استلزم وقتا طويلا ما بين 7 إلى 10 سنوات مقابل تخفيض بحوالي 3% إلى 5% في نسب البطالة (مختاري فيصل 2006) .

أن زيادة معدلات التشغيل في الجزائر يترافق مع انخفاض معدل إنتاجية العمل و هو ما يفسر نوعاً ما انخفاض البطالة في الفترة ما بين 1999-2004. أي أن التوظيف جاء نتيجة انخفاض معدل الإنتاجية مما يؤدي إلى تعويض الانخفاض في الإنتاجية بالزيادة في اليد العاملة، و لذلك لا نجد العلاقة بين ارتفاع معدل النمو و نسبة الانخفاض في البطالة (صندوق النقد الدولي 2005)

بينت دراسات مشروع إصلاح سوق العمل بمملكة البحرين (2006) ، بأن أية ظروف سيئة وغير عادلة تعيشها العمالة الوافدة ستؤدي الى ظروف سيئة للعمالة المواطنة . كما تشير الى وجود علاقة تناسب طردية بين تدني أجور العمالة الوافدة وتدهور مستويات العمالة البحرينية في القطاع الخاص . كما أن تحسين بيئة الحقوق للعمالة بغض النظر عن جنسيتها تمثل مقدمة ضرورية لرفع مستويات إنتاجيتها، وتخفيض حجم منازعات العمل في السوق وتساهم في تقليص المنافسة بين العمالة المواطنة والوافدة. على الرغم من وجود سمات خصوصية لأسواق العمل في كل دولة خليجية ، إلا أن السمات العامة تتشابه من حيث المبدأ مع سوق العمل في البحرين : تجزئة أسواق العمل بين قطاع خاص وقطاع عام، نموذج العمل في مشاريع القطاع الخاص يعتمد على الوظائف المنخفضة الأجر، وعدم مرونة وتقيد لحركة العمالة الوافدة مقابل مرونة عالية للعمالة المواطنة . كل ذلك يجعل من منافسة العامل المواطن مع نظيره الأجنبي ، صعبة وغير متكافئة.

وتؤكد الدلائل التي استخلصتها دراسة مشروع إصلاح سوق العمل في البحرين، دراسات وأبحاث مشابهة قام بها "أوجو فاساني" و "ريشي جوبال" أصدرها صندوق النقد الدولي عام ٢٠٠٤ والدراسة الهامة للغاية التي أجراها البنك الدولي بعنوان " نحو عقد اجتماعي جديد "، بالإضافة إلى الدراسات المهمة جداً التي أجراها "موريس جيرغيس" تم تسليط الضوء على آلية عمل أسواق العمل في دول الخليج . إذ أن الربط السطحي بين ظاهرة تزايد أعداد العمالة الأجنبية وارتفاع أعداد العاطلين عن عمل في دول مجلس التعاون الخليجي لن يساعد في حل مشكلة البطالة . نعم هناك نمو اقتصادي واستحداث وظائف جديدة، ولكن المشكلة تكمن في نوعية هذه الوظائف ومستوى أجورها. فالبيانات المتوفرة تبين اتجاهها خطيراً يتمثل في انخفاض نسبة استفادة المواطنين من الوظائف مقابل تزايد استفادة الوافدين ، وهو يدعو الى وقفة متأنية وجادة ، خاصة على صعيد إعادة تحديد نمط توليد الوظائف في الاقتصاد (محمد ديتو 2006)

أهم التحديات التي تواجه أسواق العمل العربية ككل في فترة الأزمة شبح البطالة وانخفاض المرتبات والأجور وانخفاض التحويلات المالية للدول العربية الفقيرة والتهديد بحقوق العاملين نتيجة لإجبار القوى العاملة للعمل بأجور أقل أو مواجهة شبح فقدان الوظائف (Batool 2009) (الاقتصادي 2009) . ويتوقع أن يزيد عدد العاطلين في المنطقة العربية بسبب الأزمة المالية العالمية في عام 2010 بنحو 3.5 ملايين عاطل سنوياً مقارنة بعام 2008، ليصل عدد العاطلين العرب إلى نحو 20.4 مليوناً. وفي ضوء هذه التقديرات يتوقع أن تتراجع تحويلات العاملين العرب بنحو أربعة مليارات دولار سنوياً أي ما يعادل نحو 15%، وهو ما سينتج عنه أيضاً تراجعاً في النمو الاقتصادي للبلدان المصدرة للعمالة بنحو 1% (علي 2010) .

البيانات المتوفرة في الدول الخليجية بشأن انخفاض فرص التشغيل كانت بنحو 19% في العام 2009م مقارنة بالعام 2008م خاصة القطاع العقاري بنسبة 15%، والمصرفي بنسبة 13% وقطاع تكنولوجيا المعلومات

والإتصالات والإعلانات بنسبة 12% والتعليم بنسبة 11% والبناء والنفط والغاز بنسبة 10% والرعاية الصحية بنسبة 9% وتجارة التجزئة بنسبة 7%. كما إنخفض الطلب على القوى العاملة بالخليج بمعدل 30% ، وفقد نحو 10% وظائفهم ، وكانت أعلى نسبة هي 16% في دولة الإمارات العربية المتحدة، تليها مملكة البحرين بنسبة 12%، والكويت بنسبة 10% وقطر بنسبة 9% والمملكة العربية السعودية بنسبة 7%، وأضعفها بعمان بنحو 6%، ولكن حسب التوجيهات الحكومية لم يشمل هذا الانخفاض مواطني دول مجلس التعاون، علما بأن قطاع العقارات هو القطاع الأكثر تأثراً حيث إنخفضت العمالة بنسبة 15% (GulfTalent 2009 -2010) وبخصوص تأثير العاملين في كل أسواق دول الخليج بالأزمة المالية والاقتصادية العالمية. ونتيجة لهذه التخفيضات في القوى العاملة بدول الخليج والتي تأثرت بها العمالة الوافدة ومن بينها العمالة العربية فقد انخفضت التحويلات الخارجية من الدول الخليجية إلى الدول العربية بنسبة 10% في العام 2009م مقارنة بالعام 2008 م، (في كل من مصر ولبنان والمغرب والسودان والجزائر واليمن وتونس وسوريا والأردن). مما كان له أثر سلبي على المستوى المعيشي للأسر والاقتصادات العربية الفقيرة لأن هذه التحويلات تشكل نسب تتراوح ما بين 5-24% من الناتج المحلي الإجمالي لهذه الدول حسب بيانات العام 2007م.

كما إن متوسط مستوى الارتفاع السنوي في الأجور الخليجية إنخفض إلى نسبة 6.2% في العام 2009م مقارنة بنسبة 11.4% في العام 2008م، وبالأخص في دولة الإمارات العربية المتحدة والكويت والمملكة العربية السعودية. ومن المتوقع أن يبلغ معدل الزيادة في الرواتب في الخليج نسبة 6.3% خلال العام الجاري . مهما يكن من أمر فقد ظل هاجس الأزمة الاقتصادية وتأثيراتها على أسواق العمل العربية من أهم التحديات التي واجهت الدول العربية خلال الأعوام الماضية نظرا لأن معدلات البطالة السائدة قبيل الأزمة من أعلى المعدلات العالمية (منظمة العمل الدولية، 2010) ولتأثير الأزمة على مستويات التشغيل الضعيفة السائدة، خاصة عند الداخلين الجدد لسوق العمل العربي.

السكان والقوى العاملة في دول المجلس

استحوذت المسألة السكانية على اهتمام بارز من قبل الباحثين في مجال الدراسات الاقتصادية والاجتماعية، لما لها من تأثير واضح على جوانب التنمية المختلفة. وقد كانت العلاقة بين السكان والتنمية مثار نقاش لدى المفكرين، وكذلك في أروقة المؤتمرات الدولية إبتداء من مؤتمر بوخارست للسكان عام 1974، مروراً بمؤتمر الأمم المتحدة للسكان والتنمية في القاهرة عام 1994، وانتهاء بقمّة جوهانسبرغ عام 2002. وتتبع أهمية موضوع السكان من ارتباطه الوثيق بالنشاطات الهادفة إلى تحقيق التنمية المستدامة، فمن ناحية فإن ارتفاع معدل النمو السكاني يستدعي تحقيق معدلات نمو اقتصادي مرتفع بالشكل القابل للاستمرار بهدف رفع المستوى المعيشي للسكان وتوفير فرص العمل المنتج للإعداد المتزايدة الباحثة عن فرص العمل كما تتميز دول مجلس التعاون بمعدلات نمو عالية في السكان

جدول رقم (1)

تقديرات حجم السكان ومعدل النمو السكاني لدول المجلس (2001 - 2007)

معدل النمو السنوي %	تقديرات السكان							البلد
	2007	2006	2005	2004	2003	2002	2001	
1.72	5.215	4.175	4.105	4.368	4.041	3.754	3.488	الامارات
1.68	760	742	725	707	689	672	654	البحرين
2.40	24.243	23.679	23.119	22.563	22.022	21748	20.957	السعودية
1.50	2.526	2.489	2.451	2.416	2.341	2.538	2.478	عمان
1.50	918	885	789	744	718	683	649	قطر
5.60	2.667	2.525	2.457	2.391	2.326	2.261	2.181	الكويت
2.40	36.329	34.495	33.646	33.189	32.137	31.390	28.407	المجموع

المصدر : منظمة العمل العربية استنادا على مصادر احصائية وطنية وعربية ودولية

من الجدول رقم (1) يتضح ان للواقع السكاني ومستقبله في دول المجلس تاثيره البالغ الاهمية على التطور الكمي والنوعي للعمالة وذلك من خلال معدل النمو السنوي ومعدل نمو الساكن العالي بل هو الأعلى من بين جميع الاقاليم في العالم مما له من أثر كبير على زيادة معدلات القوى العاملة وبالتالي زيادة معدلات البطالة، وللوقوف على وضع القوى العاملة يجدر بنا اولا الوقوف على اهم سمات العمالة لنميز نقاط الضعف والقوة عن اي اجراء يتخذ في سبيل نمو هذه الطبقة وترقيتها الى المستوى الذي توصلت اليه وضع القوى العاملة العالمية في ظل التطورات التكنولوجية الهائلة ، والوقوف على حقيقة الوضع الراهن وتجاوزه بالطرق التي تكفل لهذه القوى ان تاخذ دورها حسب الواقع الحالي من تنمية بشرية جادة لمواكبة هذا التطور العالمي التي تاخرت عنه القوى العاملة في دول المجلس . ويمكن ابراز اهم هذه السمات بما يلي :

- 1- يقدر حجم السكان ذوي النشاط الاقتصادي بحوالي 13.5 مليون عام 2005، والجدول رقم (2) يبين حجم القوى العاملة ونموها ونسبة ومساهمتها في النشاط الاقتصادي.
- 2- عدم امتلاك العمالة الخبرة والمهارة والمعرفة في سوق العمل بسبب سالبية النظام التعليمي وعدم ملائمة لمتطلبات سوق العمل ، في وقت تشهد البشرية الان مايعرف بالثورة التكنولوجية الهائلة مما جعل العامل المواطن غير مؤهل لمتطلبات السوق وعدم المنافسة مع العمالة الاجنبية
- 3- تمتاز انتاجية المواطن بالانخفاض وذلك لعدم امتلاك المواطن المؤهلات والخبرة والتدريب اللازم.
- 4- عدم امكانية الاقتصادات الخليجية على تهيئة فرص العمل الكافي للداخلين الجدد لسوق العمل بسبب ضعف القطاع الخاص والمنوط به اسيعاب هذه الاعداد الكبيرة.

جدول رقم (2) السكان والسكان ذوو النشاط الاقتصادي في دول المجلس لعام 2005

مسلسل	البلد	السنة	السكان ذوو النشاط 15 سنة فأكثر	مجموع السكان	نسبة ذوى النشاط الاقتصادي %
1	دولة الإمارات العربية المتحدة	2005	3.315.000	4.105.000	80.08
2	مملكة البحرين	2005	526.844	724.645	72.70
3	المملكة العربية السعودية	2005	6.579.079	23.118.994	28.45
4	سلطنة عمان	2005	914.000	2.452.000	37.30
5	دولة قطر	2005	555.714	789.392	70.40
6	دولة الكويت	2005	1.594.603	2.457.257	58.70
	المجموع		13485240	33647288	40.00

المصدر : تقديرات منظمة العمل العربية استنادا على مصادر إحصائية وطنية وعربية ودولية .

جدول رقم (3) القوة العاملة في بلدان المجلس ونموها (1980 - 1997)

البلدان	حجم القوى العاملة بالالف	معدل النمو السنوي % 1997-1980	المساهمة بالنشاط الاقتصادي 1997
البحرين	260	3.8	44.6 %
الكويت	647	1.6	37.4
عمان	645	3.9	26.9
قطر	312	6.6	54.9
السعودية	6355	4.9	32.6
الإمارات	1150	4.5	49.8
المجموع	9369		28.4

المصدر : منظمة العمل الدولية - تقرير التشغيل في العالم 98-1999 ص 218

5- ان معدل نمو القوى العاملة يفوق معدلات نمو السكان فمؤها يقارب 3 % وهذا النمو يتباين هو الآخر اذ تتراوح خلال الفترة 80 - 1997 بين 1.6 % الى 6.6 % وكان للهجرة الاثر البالغ بالتاثير على هذا التطرف في الحالتين كما هو موضح في الجدول رقم (3)

6- ان للعمالة الوافدة دورا هاما في التأثير على سوق العمل وذلك لتدني مستوى اجورهم و ارتفاع مستوى التعليم والتكنولوجيا لديهم بالاضافة الى الشفافية في عملهم دون اللجوء الى القضايا السياسية او الاجتماعية مما يزيد من معدلات البطالة بين المواطنين (انظر الجدول رقم 5).

اما مشاركة القوى العاملة لاحداث سنة وفق احصاءات منظمة العمل العربية يتوضح بالجدول رقم (4). الاتي:

جدول رقم (4) معدل مشاركة القوة العاملة (15 سنة فاكثر) المنقح

تسلسل	البلد	السنة	القوى العاملة
1	الامارات العربية المتحدة	2005	76.50
2	مملكة البحرين	2005	66.40
3	المملكة العربية السعودية	2006	50.70
4	سلطنة عمان	2005	38.60
5	دولة قطر	2005	78.84
6	دولة الكويت	2005	76.00
	المجموع	2005	53.30

المصدر :- تقديرات منظمة العمل العربية استنادا على مصادر وطنية وعربية ودولية

جدول رقم (5) المستوى العام للبطالة في دول المجلس لعام 2005

مسلسل	البلد	السنة	عدد البطالة	معدل البطالة %	المصدر
1	دولة الإمارات العربية المتحدة	2005	59.041	2.30	تقدير
2	مملكة البحرين	2005	18.768	3.40	رسمي
3	المملكة العربية السعودية	2005	458.587	6.05	رسمي
4	سلطنة عمان	2005	68.550	7.50	رسمي
5	دولة قطر	2005	11.114	2.00	رسمي
6	دولة الكويت	2005	27.438	1.67	رسمي
	المجموع		643498	5.00	تقدير

المصدر : تقديرات منظمة العمل العربية استنادا على مصادر إحصائية وطنية وعربية ودولية .

الأثر الاقتصادي للبطالة (نتائج الدراسة)

إن وجود جزء كبير من القوى العاملة خارج بنية الإنتاج يعتبر خسارة للاقتصاد الوطني من حيث قياس حجم الناتج المهدور نتيجة تعطل فئات واسعة من قوة العمل، هكذا تتخفف القدرة الشرائية ويعجز العامل عن تحقيق أبسط

الرغبات والاحتياجات مما يؤثر سلبا على أدائه الحدي سواء داخل العمل أو خارجه، هذه الوضعية تتكرر أيضا في حالة البطالة المقنعة حيث يصبح دخل العامل عبئا على الإنتاج وبالتالي تراجع الأرباح مما يؤثر سلبا على الادخار و الاستثمار .

إن البعد الاقتصادي للبطالة يتجلى أيضا في حجم الخسارة التي يتكبدها الاقتصاد الوطني عندما يواجه عطالة حاملي، الشهادات، إذ أن تكلفة التعليم والتكوين تصبح في حالة العطالة استثمارا بدون مر دودية، إذ أن حاملي الشهادات عوضا أن يلتحقوا بدورة الإنتاج الحدي للاقتصاد، فإنهم غالبا ما يضيعون هذه المعارف في سنوات البحث عن الشغل وفي النهاية يقبلون على وظائف ومهن لا تتطلب تأهيلا محددا مما يساهم في تفاقم بطالة غير المتعلمين كما أن البعض منهم يكون مضطرا على ركوب موجة الهجرة وخاصة ما بات يعرف منذ سنوات بهجرة الادمغة في اتجاه بلدان الشمال وهي ظاهرة تعرفها بلدان العالم الثالث مما يساهم على المدى البعيد في تأخر الاقتصاد بالنظر إلى افتقاد عنصر أساسي في الاقتصاد الحديث ألا وهو العنصر البشري.

ويبدو أن التأثيرات لا تنحصر في المستويات السابقة، فالاقتصاد يتحمل تكاليف باهظة للانعكاسات الأمنية والاجتماعية والصحية لظاهرة البطالة حيث تؤدي البطالة إلى التشتت الأسري مع ما يرافقه من تبعات مالية، وإلى الجنوح بما يمثله من تحدي أمني والذي يستوجب بدوره أموال كما أن الجانب الصحي العضوي والنفسي يحتاج بدوره إلى ميزانية للحد من نتائجه السلبية وكل هذه الأموال تنسرب من الإنتاج الذي كان من شأنه أن يفتح فرصا للتشغل. سوف تركز هذه الورقة على أثر البطالة على النمو الاقتصادي وتحولات العاملين الاجانب بدول المجلس

العلاقة بين النمو الاقتصادي و البطالة

يبدو الاتجاه العام في هذه العلاقة هو اعتبار أن هناك ارتباط كبير بين ارتفاع معدلات النمو الاقتصادي و انخفاض نسب البطالة، و تظهر علاقة معدلات النمو الاقتصادي و البطالة من خلال التبسيط التالي :

ارتفاع معدل النمو ← زيادة نسبة التشغيل ← انخفاض معدل البطالة

و تتحدد نسبة ارتفاع معدل النمو الاقتصادي بطبيعة السياسة الاقتصادية المعتمدة، حيث يركز التحليل الكينزي على سياسة الإنعاش عن طريق الطلب و هو الاعتقاد السائد غالبا لدى معظم الاقتصاديين، حيث ينطلقون من اعتبار أن البطالة سوف تتخفض تلقائيا إذا ارتفعت معدلات النمو الاقتصادي، بينما يركز اتجاه آخر أكثر ليبرالية على العرض من خلال دعم ربحية و مرد ودية المشاريع .غير أن الملاحظ أن هناك ترابط كبير بين النمو و تغيير نسب البطالة ، فمعدلات نمو مرتفعة تدل على حاجة الاقتصاد إلى يد عاملة إضافية يتم توظيفها من فائض سوق العمل المتكون في الفترات السابقة. و في المقابل تدل حالة الركود الذي عادة ما يتوافق مع نسب نمو منخفضة أو سلبية على زيادة نسب البطالة بفعل فقدان مناصب العمل. بينما يؤدي تباطؤ الاقتصاد إلى انخفاض في خلق مناصب العمل الجديدة تقل عن المستوى الطبيعي الذي يفترض أن تبدأ عنده البطالة في الانخفاض. هذا الأمر يعتبر طبيعيا في التحليل النظري للعلاقة بين النمو و تغيير نسبة البطالة، غير أن ما يحد من قيمة هذا التحليل هو

عدم وجود تناسب بين معدلات النمو و نسب البطالة، و كذلك نجد أن نفس معدلات النمو الاقتصادي ليس لها نفس الأثر على البطالة في كل الدول و هنا يظهر مدى قدرة النمو المحقق على التأثير على البطالة خلال التحليل القياسي، وتحليل التغيرات في معدل النمو الاقتصادي في كندا تبين أنه لا توجد علاقة نسبية بين ارتفاع معدلات النمو و انخفاض في نسب البطالة، فمعدلات نمو مرتفعة لا ترتبط مباشرة بانخفاض كبير أو بنفس النسبة في البطالة. فالإقتصاد الكندي مثلاً حقق في سنة 2001 نسبة نمو 1.8 % مع معدل بطالة 7.2 %، و 3.4 % مع معدل بطالة 7.7 % في سنة 2002 .

نسبية تأثير النمو على البطالة

هذا الاختلاف في طبيعة النمو المحقق و أثره على البطالة هو الذي يجعل السياسات الاقتصادية في البلدان النامية تقشَل في الحد من نسب البطالة رغم تحقيق معدلات نمو نوعاً ما مرتفعة، و لعل هذا الأمر هو ما يجعل ظاهرة تخفيض نسب البطالة تعاني نوع من القصور النظري على الأقل من خلال سياسات دعم النمو الاقتصادي التي يفترض بها أن تؤدي إلى تخفيض نسب البطالة . فالنمو الاقتصادي تغير كمي يمكن أن يحدث في اتجاهين، أحدهما مرتبط بزيادة إنتاجية العمل و الذي عادة لا يؤدي إلى خلق فرص عمل إضافية باعتباره ناتج عن تحسن الأداء الإنتاجي لدى العمال الموجودين أصلاً، و هذا النوع من النمو لا يتوافق عادة مع تخفيض كبير في نسب البطالة و الاتجاه الآخر مرتبط بزيادة كمية في عرض العمل أي خلق مناصب عمل إضافية تؤدي إلى تخفيض في نسبة البطالة حسب طبيعة النمو المحقق .

فالنمو المرتبط بزيادة الإنتاجية لا يمكن أن يؤدي إلى تخفيض البطالة بنسب كبيرة، وهذا ما يخلق نوع من عدم التجانس في السياسة الاقتصادية، بحيث يتم البحث عن هدفين متناقضين في نفس الوقت، هما زيادة الإنتاجية و تخفيض نسبة البطالة. فارتفاع إنتاجية العمل يؤدي إلى زيادة القدرات الإنتاجية للاقتصاد دون الحاجة إلى توظيف يد عاملة إضافية، غير أن الزيادة الطبيعية في عدد الوافدين الجدد لسوق العمل تشكل ضغط كبير على قدرة الاقتصاد على امتصاص هذه الزيادة .

هذه التناقضات في مجال تصور العلاقة بين النمو و البطالة تنعكس على تصور السياسة الاقتصادية المتبعة، هل هي لتخفيض البطالة أم لتحفيز النمو؟ و هل العلاقة المباشرة بين زيادة النمو و انخفاض البطالة تعني بالضرورة أنه لا فرق بين سياسة دعم النمو و تلك الموجهة للقضاء على البطالة ؟ و لعل القصور في تصور العلاقة بين النمو و انخفاض البطالة و اعتبار أن النمو مهما كانت طبيعته و مصدره يؤدي إلى تخفيض البطالة، يشكل أحد أكبر النقائص في تصور السياسات الملائمة للقضاء على البطالة .

التحليل القياسي و قانون اوكن (Okun)

يشير قانون اوكن إلى العلاقة بين النمو الاقتصادي و معدل تغيير البطالة، بحيث اعتبر اوكن أن البطالة هي نسبة متناقصة بالنسبة لمعدل النمو الاقتصادي المحتمل أو الطبيعي الذي يحققه اقتصاد ما. و حسب هذه المقاربة فإنه يفترض لكي تنخفض نسبة البطالة أن يسجل الاقتصاد الوطني معدل نمو يفوق حد أدنى أو الحد الطبيعي للنمو.

و يرتبط معدل النمو بنسبة البطالة حسب تحليل اوكن بالعلاقة التالية :

$$U = a + b(Y - Y^*)$$

و هو ما يفترض تحديد نسبة بطالة طبيعية a حددها اوكن في 3% و كذلك تحديد نسبة نمو فعلي Y^* و بتحديد التغيرات عبر الزمن يمكن تطوير نموذج اوكن من خلال اعتماد التحليل الديناميكي لنحصل على:

$$\Delta U = \dot{a} + b\Delta Y + \varepsilon$$

ΔY : معدل النمو الاقتصادي

ΔU : التغير في نسبة % البطالة

ε : نسبة الخطأ

b : المرونة بين النمو والبطالة

و تسمح المعاملات $\dot{a}$ و b بتحديد نسبة النمو الطبيعي أو الفعلي الذي يبدأ عنده معدل البطالة في الانخفاض فإذا لم يتغير معدل البطالة أي $\Delta U = 0$ فإن الناتج الداخلي الخام ينمو بالمعدل الطبيعي أو الفعلي .

$$\Delta Y^* = - \dot{a} / b$$

و هي نسبة النمو اللازمة للحفاظ على نسبة البطالة دون تغير أي ضمان استقرار معدل البطالة و النتيجة أن هناك نسبة نمو تضمن فقط بقاء نسبة البطالة كما هي دون تغيير، و يبدأ التأثير بين النمو و البطالة عندما يتحقق معدل نمو أعلى من معدل الطبيعي أو الفعلي، و هنا يتم الربط بين معدل الارتفاع في النمو و معدل الانخفاض في البطالة.

و يشير b إلى العلاقة بين البطالة و النمو و هو يحدد نسبة تغير البطالة مع كل تغيير وحدوي في النمو الاقتصادي. ويكون $b = \Delta U / \Delta Y$.

في حالة دول المجلس نجد ان هنالك زيادة في معدل النمو الاقتصادي تواكبها زيادة في نسبة البطالة مما يؤكد على عدم وجود علاقة عكسية بين النمو و البطالة كما حددها اوكن في قانونه . و رغم أن معدل النمو إيجابي في

دول المجلس إلا أنه لا يمكن في الوقت الراهن من تخفيض نسب البطالة بين المواطنين بشكل كبير (انظر الجدول رقم (6) والشكل رقم (2) . و لعل السبب الرئيسي يرجع إلى هيكله الاقتصاد وتركيبه مصادر الناتج المحلي الاجمالي حيث أن هذه الدول تعتمد اعتمادا كبيرا على النفط الذي يشكل نسبة عالية من الناتج المحلي الاجمالي قد تصل الى 40% بالاضافة الى تركيبة السكان حيث وفرة الايدي العاملة المستوردة.

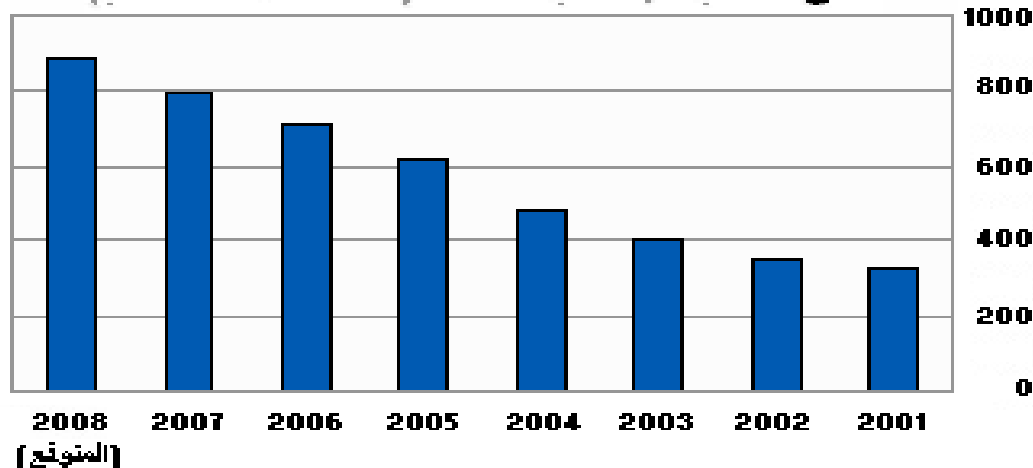
جدول رقم (6) معدل النمو السنوي للبطالة بدول المجلس 1974 - 2004

الفترة	البلد	معدل نمو البطالة (% بالسنة)	المعدل الاول	المعدل النهائي
2001 - 1975	مملكة البحرين	5.0	3.9	14.0
2004 - 1975	الكويت	6.9	1.0	5.0
2002 - 1993	سلطنة عمان	3.0	13.0	17.0
2002 - 1974	المملكة العربية السعودية	2.10	5.4	9.67
2004 - 1975	الامارات العربية المتحدة	7.5	1.9	11.4

المصدر: سليمان القدسي (2005) تطور البطالة في اقتصادات دول مجلس التعاون الخليجي

شكل رقم (2)

الناتج المحلي الإجمالي GDP (مليار دولار أمريكي)



المصدر: مركز المعلومات - الامانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية

التحويلات

تكتسب تحويلات العمالة الوافدة في دول المجلس أهمية متزايدة عبر الأعوام بسبب زيادة قيمتها باستمرار، وما تحدثه من نزيف في السيولة المحلية ليصب في شرايين اقتصاديات دول أخرى ويخدم تدفق العملة أسواق خارجية، مما يشكل أثراً سلبياً مباشراً على الأوضاع الاقتصادية المحلية والحركة التنموية للاقتصاد، هذا ومن واقع الاقتصاد الوطني وحجم تحويلات العمالة الوافدة وأسباب التدفق يتضح أن هناك عدة عوامل اقتصادية وهيكلية مشجعة على

تدفق التحويلات الخارجية واستمرارها، منها طبيعة اقتصاد دول المنطقة وهياكله الاقتصادية التي تؤدي إلى الاعتماد على العمالة الوافدة، والحجم الكبير للعمالة الوافدة ونوعيتها في سوق العمل لهذه البلدان وسوف نتناول الآثار الاقتصادية الناتجة عن تحويلات العمالة الوافدة على اقتصاد الدول الخليجية المستقطبة للعمالة، وتحديد العوامل الأساسية التي تتحكم في مستوى هذه التحويلات ومدى تأثيرها على الناتج المحلي الإجمالي، وعلى مستويات الاستثمار وميزان المدفوعات.

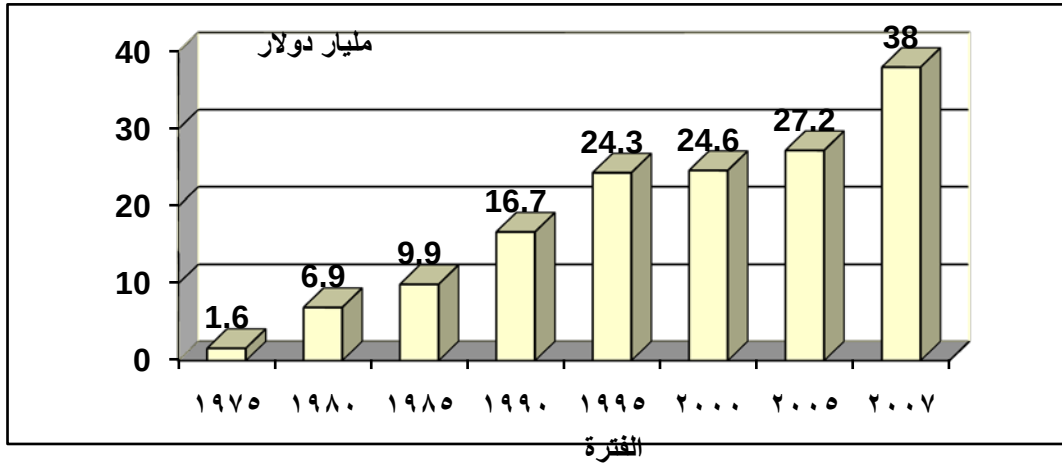
جدول رقم (7) حجم تحويلات العمالة الوافدة في مجلس التعاون و معدلات نموها

السنة	تحويلات دول مجلس التعاون (مليار \$%)	الفترة	معدل النمو %
1975	1.6	1980-1975	331%
1980	6.9	1985-1980	43.5%
1985	9.9	1990-1985	41%
1990	16.7	1995-1990	46%
1995	24.3	2000-1995	1.2%
2000	24.6	2004-2000	10.6%
2004	27.2		
2007	38	2007-2004	40%

المصدر: مركز المعلومات غرفة تجارة وصناعة أبوظبي

شكل رقم (3)

تحويلات العاملين بدول مجلس التعاون



يقدر إجمالي تحويلات العمالة الوافدة بدول المجلس لعام (2007) بحوالي 38 مليار دولار انظر الجدول رقم (7) والشكل رقم (3) ، علما بان هذه تمثل التحويلات الرسمية عبر الصرافات والبنوك حيث أن تقدير التحويلات الغير رسمية يشير الى 10 مليار دولار خلال عام 2007 مما يرفع قيمة التحويلات خلال هذا العام الى 48 مليار دولار

وتمثل تحويلات الوافدين في السعودية أكثر من 63% أي بواقع 16 مليار دولار سنوياً، في حين قُدر حجم التحويلات في دولة الإمارات العربية بنسبة 15% من إجمالي التحويلات لدول مجلس التعاون أي حوالي 4 مليارات دولار، بينما تتوزع نسبة 22% بين دول المجلس (الأربعة) أي ما يعادل 7 مليارات دولار. نلاحظ أن الاتجاه التصاعدي العام هو السائد خلال الفترة 1975 – 2007 مع اختلاف معدلات النمو في حجم التحويلات

أثر تحويلات العمالة الوافدة علي الناتج المحلي الإجمالي

جدول رقم (8) نسبة التحويلات الى الناتج المحلي الاجمالي (مليار دولار)

السنة	دول مجلس التعاون		
	تحويلات العمالة	الناتج المحلي الإجمالي	نسبة التحويلات إلى الناتج المحلي الإجمالي
1975	1.6	74	2%
1980	6.9	232.3	3%
1985	9.9	155.8	6%
1990	16.7	180.9	9%
1995	24.3	222.1	11%
2000	24.6	323.9	8%
2004	27.2	407.9	7%

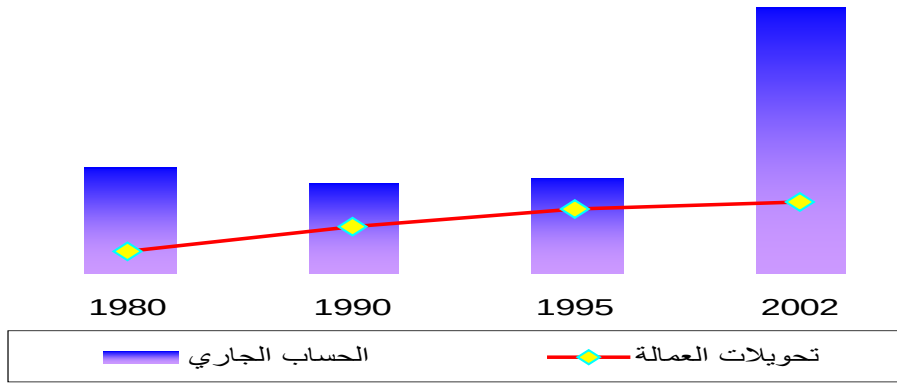
المصدر: مركز المعلومات-غرفة تجارة و صناعة أبوظبي

من الجدول رقم (8) هـ يتضح أن تحويلات العمالة الوافدة تؤثر على اقتصاديات دول مجلس التعاون بشكل ملحوظ، فقد شكلت نسبة تحويلات العمالة من الناتج المحلي الإجمالي لدول مجلس التعاون تسرياً كبيراً تبلغ نسبته 7% بالمتوسط خلال الفترة (1975-2004)، وهي تعتبر أعلى نسبة للتحويلات سجلت في العالم. أثر تحويلات العمالة الوافدة علي ميزان المدفوعات في دولة الامارات العربية المتحدة

جدول رقم (9) تحويلات العمالة الوافدة وأثرها على ميزان المدفوعات (القيمة بالمليار دولار)

البيان	1980	1990	1995	2002
الحساب الجاري	5.5	4.7	4.9	13.8
تحويلات العمالة	1.1	2.4	3.3	3.7
الحساب الجاري مع إضافة تحويلات العمالة	6.6	7.1	8.1	17.5
نسبة تحويلات العمالة إلى الحساب الجاري	20%	52%	66%	27%

المصدر: مركز المعلومات-غرفة تجارة و صناعة أبوظبي



شكل رقم (4)

تؤثر تحويلات العمالة الوافدة على ميزان المدفوعات تأثيراً كبيراً حيث تشكل نزيفاً مستمراً لميزان المدفوعات وأرصعتها من العملات الأجنبية، ففي الفترة 1980-2002 وأدى تحويلات العمالة كذلك إلى قلب الفائض في الحساب الجاري إلى عجز ففي عام 2000 بلغ الفائض في الحساب الجاري بإضافة تحويلات العمالة حوالي 2.3 مليار دولار وانقلب إلى عجز بلغ 3.4 مليار دولار. من الجدول رقم (9) والشكل رقم (4) نلاحظ أن انخفاض الفائض في الحساب الجاري بمقدار 27% لعام 2002، حيث بلغ الفائض في الحساب الجاري بدون التحويلات حوالي 17.5 مليار دولار وانخفض إلى 13.8 مليار دولار بعد إضافة التحويلات التي بلغت 3.7 مليار دولار.

خاتمة

بالرغم من أن معدلات البطالة في بلدان الخليج العربية بشكل عام لم تصل إلى مستويات مأساوية كما في بعض البلدان العربية غير أن استمرار الطلب على العمالة الوافدة سيكون على حساب المواطنين حيث أن أسواق العمل في هذه المنطقة تعتبر ذات وجهين الوجه الأول العمالة الوافدة والوجه الثاني العمالة الوطنية التي ارتفعت معدلات البطالة بينها بصورة ملحوظة ومتنامية عبر العقود الماضية مما كان له آثار اقتصادية على النمو الاقتصادي وميزان المدفوعات و قد نتفقم في المستقبل إذا لم تتخذ هذه الدول من السياسات والإجراءات ما يقلل من نسبها بين الشباب وخاصة حملة الشهادات.

توصيات الدراسة

توصي الدراسة بأهمية قيام دول المجلس بوضع استراتيجية تعاونية شاملة ومتكاملة وتشتمل على الخطط الزمنية والإجراءات العملية ذات الرؤية الواضحة والجادة في التنفيذ، تستهدف الحد من تدفق العمالة الوافدة وإحلال وتوطين العمالة الوطنية بدلاً منها .والاهتمام بأساليب تخطيط القوى العاملة وربطها بخطط وبرامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية وفقاً لأولوياتها المستقبلية، وتكوين أجهزة متخصصة لتجميع إحصائيات سوق العمل والمعلومات المرتبطة بالموارد البشرية، وزيادة كلفة العمالة الوافدة بصورة متوازنة مع توسيع وتطوير برامج التدريب والتأهيل للعمالة الوطنية في كافة المهن وذلك بغرض الإحلال التدريجي للقوى العاملة الخليجية محل العمالة الأجنبية، وتحديد فترة زمنية لبقاء العامل الأجنبي في البلد منعا لتوطينها مستقبلاً.

المصادر

المراجع العربية

- الإقتصادي، 2009، الأثنين 27 أبريل، السنة 126 العدد
2013 (www.ik.ahram.org.eg/IK/ahram/2009/4/27/ECON2.HTM)
- البنك الدولي (2004) ، موجز إعلامي بشأن منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، ص. 4.
- التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2006
- التقرير الاقتصادي العربي الموحد سبتمبر (2005)
- التوظيف وحركة الرواتب في الخليج، 2009-2010، GulfTalent (GulfTalent.com).
- النقد العربي، العولمة و ادارة الاقتصاديات الوطنية. 2001 .
- سلمان النجار (2001) حلم الهجرة للثروة – الهجرة والعمالة المهاجرة في الخليج العربي — مركز دراسات الوحدة العربية – الطبعة الأولى نوفمبر 2001
- تقرير التنمية البشرية 2006
- رمزي زكي (1998) الاقتصاد السياسي للبطالة، تحليل لأخطر المشكلات المعاصرة، عالم المعرفة، الكويت.
- سعيدي يحي، بوقرة رابح، قرين علي الآثار الاجتماعية والاقتصادية والسياسية للبطالة في الوطن العربي
- عبد الرزاق الفارس وآخرون (2002) التقرير الاقتصادي الخليجي، دار الخليج للصحافة والنشر ، الطبعة الأولى ، الشارقة ،
- علي حمدي (2007) آليات ربط مؤسسات التمويل والتدريب في مجال إقامة المشروعات الصغرى والصغيرة والمتوسطة.
- علي عبد العزيز سليمان، 2010، العرب وتحديات مابعد الأزمة المالية العالمية، المكتبة الأكاديمية، القاهرة
- غرفة تجارة وصناعة ابوظبي - مركز المعلومات (فبراير 2005) الأموال المهاجرة وأثارها على الاقتصاد الوطني
- غسان عبد الهادي إبراهيم (2005) – البطالة والهجرة كارثة تحدى بالوطن العربي .
- محمد الميمني (2000)، سوق العمل و الفقر في اليمن، جامعة صنعاء.
- محمد الأمين فارس (2004)، تأثيرات المتغيرات الدولية على التشغيل - محمد ديتو (2006) إدارة سياسات العمالة المهاجرة في دول مجلس التعاون الخليجي: مخاطر وفرص
- مختاري الفيصل (2006) العلاقة بين البطالة و النمو الاقتصادي و الآثار على السياسات الاقتصادية
- منظمة العمل الدولية / المكتب الإقليمي للدول العربية – بيروت اتجاهات الاستخدام في العالم 2003
- منظمة العمل العربية ، الموارد البشرية ودورها في الحياة الاقتصادية ، السجل العلمي للدورة الرابعة والثلاثين لمؤتمر غرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية ، القاهرة ، 1997، ص 101.
- منظمة العمل العربية www.alolabor.org
- منظمة العمل العربية (2006) أوضاع القوى العاملة والتشغيل في البلدان العربية

- منظمة العمل العربية (2007) واقع وآفاق تشغيل الشباب في البلدان العربية
- منظمة العمل الدولية، 2010، إتجاهات التوظيف العالمي، (ص. 49).
- مايكل ابد جمان، الاقتصاد الكلي، النظرية و السياسة، ترجمة د. محمد ابراهيم منصور، دار المريخ للنشر بالرياض، 1988 .
- نوزاد عبد الرحمن الهيتي ، الثورة العلمية والتكنولوجية وهياكل الاستخدام في الوطن العربي ، مجلة شؤون عربية ، العدد 107 ، سبتمبر 2001، ص 202.

المراجع الانجليزية

- Al-Qudsi S., (2005) “Unemployment Evolution in the GCC Economies: its Nature and Relationship to Output Gaps” *Journal of Development and Economic Policies*: Vol. 7, No.2.
- Batool, Shakoori, (2009), The Financial Crisis and International Migration in the Arab Region, Eights Coordination Meeting on International Migration, New York, 16-17 November.
- Charles Wyplosz, (2000) “Economic growth and the labor markets: europe’s challenge”, National Bank of Belgium, Working papers, Research series,
 - Martin Zagler (2000), Economic growth, structural change and search unemployment, European University Institute, Florence, Vienna University of Economics & B. A, Florence.
 - Okun Arthur, (1962) "Potentiel GNP: its measurement and significance", in Proceedings of the Business and Economics Statistics Section, American Statistical Association, Washington DC.
 - Pietro F. Peretto, (2000) “Market power, Growth and Unemployment, Department of Economics”, Duke University.
 - Robert Rowthorn, (1999) Unemployment, Capital-Labor Substitution, and Economic Growth, Working Paper of the International Monetary Fund.
 - Thorvaldur Gylfason (1997) , “Okun’s Law and Labor-Market Rigidity: The Case of Sweden”, University of Iceland, Center for Business and Policy Studies, Sweden, and CEPR.